



عمران
للداساس الاسراساساس
OMRAN
For Strategic Studies

مجلس محافظة درعا:

ما بين الداخل والخارج (2/1)

الاسكسل اسراساس

دراسة اسكسل

مسار الاسراساس المحلية واسكسل الممارسة الاسكسل

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

www.OmranDirasat.org الموقع الإلكتروني

info@OmranDirasat.org البريد الإلكتروني

تاريخ الإصدار 10 كانون الثاني/يناير 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

تشكلت المجالس المحلية في سورية كأداة لإدارة حالة الفراغ الناشئة عن انحسار سلطة النظام، وباعتبارها ساحة للتمثيل والتنفيذ فقد تجاذبتها تيارات سياسية وقوى محلية وخارجية لتمسي جزءاً من عملية التنافس السياسي والمحلي التي تدور رحاها ضمن الصراع المركب الدائر في سورية.

وبعد تشكيل إدلب وحلب لمجالس محافظات بداية العام 2013 بواسطة الانتخابات أعلنت درعا تشكيل أول مجلس محافظة لها بالقاهرة في الشهر السابع من عام 2013 بنفس الطريقة، لينتقل بعدها المجلس إلى مدينة إربد لممارسة مهامه. ولا نغفل وجود مجالس للمحافظات سُكّلت من قبل بالتوافق كمجلس محافظة حمص المؤسس عام 2012، ولكن نُركز على التأسيس الذي أخذ طابعاً رسمياً. وعند تقييم أداء مجلس محافظة درعا الأول يمكن القول إنه نجح إلى حد ما في تقديم العديد من الخدمات والمشاريع للمحافظة رغم ما واجهه من تحديات ضعف الفاعلية وإشكالية الشرعية وهو ما تلخصه النتائج التالية:

- نجح المجلس في توفير آلية مبسطة لتسهيل تمرير الدعم للمجالس المحلية الفرعية وتنظيمه.
 - ساهم المجلس في تحفيز المجتمعات المحلية على تأسيس مجالسها لإدارة شؤونها.
 - بلغ عدد المشاريع التي قام بها مجلس محافظة درعا بحسب البيانات الموثقة إلكترونياً 78 مشروع موزعة على سبعة قطاعات، تصدرتها المشاريع في قطاع الإغاثة بنسبة 49%، يلها المشاريع في قطاع الخدمات بنسبة 28%، في حين قدرت نسبة المشاريع في القطاع الطبي بـ 13%.
 - لم يُتح للمجلس إثبات نفسه في قطاع الخدمات والبنية التحتية ذات الأولوية لاستقرار المجتمعات المحلية.
 - تشير البيانات إلى ضعفٍ في بناء القدرات وتأهيل الكوادر العاملة في المجلس.
 - لأسباب موضوعية ولوجود مؤثرات خارجية لم يتم تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة.
 - افتقد مجلس محافظة درعا لاستراتيجية عمل واضحة ذات أهداف تنفيذية محددة بإطار زمني.
 - هناك ضعف في الجانب الإداري للمجلس لعدم اكتمال هيكلته الإدارية، وعدم الاستقرار في القيادات الإدارية.
- يمكن تفسير إشكاليتي الشرعية والفاعلية من جهة بالسياق العام لمسار تشكل المجالس المحلية في عموم سورية، ومن جهة أخرى بخصائص البيئة المحلية للمحافظة والمؤثرات الخارجية الناتجة عن البيئة التي وجد بها مجلس المحافظة.

مقدمة

تشكل محافظة درعا الخاصرة الجنوبية لسورية، إذ يحدّها من الجنوب الأردن ومن الغرب محافظة القنيطرة ومن الشرق محافظة السويداء ومن الشمال محافظة دمشق، الأمر الذي أضفى على موقعها الممتد على مساحة 4000 كلم² أهمية استراتيجية. وتقسّم المحافظة إلى ثلاث مناطق إدارية هي: درعا، الصنمين، إزرع تضم 17 ناحية يقطنها قرابة المليون ومئتي ألف نسمة. يوجد 55 مجلساً محلياً في محافظة درعا استناداً إلى إحصائية وحدة المجالس المحلية LACU-تصل إلى 76 مجلس محلي بحسب مصادر أخرى⁽¹⁾-موزعة بين مجلس محافظة، مدينة، بلدة، قرية.

تأسس مجلس محافظة درعا في الشهر السابع من عام 2013، وقد رافق ذلك التشكيل إشكاليات وتساؤلات حول مدى قدرة المجلس على أداء المهام الموكلة إليه وهو في الخارج. ورغم ما يقال عن تجربة المجلس الأول لمحافظة درعا، إلا أنها تجربة تستوجب الدراسة بغية توثيقها، فضلاً عن تقييمها لاستخلاص الدروس وتحسين أداء المجالس بشكل عام. وسوف يركز الجزء الثاني من هذه الدراسة على تقييم أداء المجلس الحالي لمحافظة درعا الذي تشكل حديثاً في نهاية 2014 والذي تظهر المؤشرات أنه استفاد من التجربة السابقة.

⁽¹⁾ بهدف ملامسة هموم الناس والاستجابة لاحتياجاتهم-مجلس محافظة درعا، من الخارج إلى الداخل، جريدة عنب بلادي، العدد 144، تاريخ 23-11-2014، رابط إلكتروني

<http://enabbaladi.org/archives/23061>

أولاً: السياق العام لتشكيل المجالس المحلية

إن دراسة المجالس المحلية في محافظة درعا يحيل بالضرورة إلى فهم السياق العام لتشكيل المجالس المحلية في عموم سورية كهيكل حكم محلية، ما تزال رهينة لانعكاسات الصراع الشامل مع النظام وديناميكيات التنافس ما بين القوى المحلية. شكلت حادثة أطفال درعا 2011-3-12 شرارة انتفاضة أهل حوران التي لخصت المطالب المحلية-الوطنية⁽²⁾، لتتحول تدريجياً إلى ثورة شعب عمت الجغرافية السورية متجاوزة الانقسامات المذهبية والمناطقية آنذاك. وفي محاولة لتنظيم الحراك الثوري أسست هيئات محلية نخبوية من قبل قيادات اقتحمت الحقل العام بخبرات بسيطة في مجال العمل التنظيمي والسياسي وقد تمحور عملها في المجالات التالية: تنظيم الحراك السلمي، تنظيم الإغاثة، نقل الأخبار الميدانية، مداواة الجرحى، توثيق انتهاكات النظام⁽³⁾، وهي مجالات لم تتطلب أطراً تنظيمية محكمة حيث غلب عليها هيكليات رخوة كثيراً ما تبدلت بحكم الواقع، وإذا ما تم إضافة البعد الأمني المرافق لتشكيل هذه الهيئات وعدم القدرة على إجراء انتخابات عامة لتعزيز سوية التمثيل فيها، فضلاً عن تهديد النظام المستمر للمناطق الخارجة عن سيطرته وغياب الاستقرار المالي لهذه الهيئات، حينئذ تتضح الصورة العامة التي من خلالها يمكن قراءة تجارب المجالس المحلية القائمة في سورية كأداة لإدارة حالة الفراغ المتشكلة إثر غياب السلطة الحكومية، والتي هي إما عبارة عن تحولات للأجسام الثورية تحت مسمى جديد أو نتاج ائتلاف موسع بين هذه الأجسام أو تمظهر لقوى مجتمعية تعيد إنتاج نفسها من جديد في سياق التحول المجتمعي القائم في سورية.

⁽²⁾ الشيخ الصباينة بعد لقاء الأسد: قلنا له إن اعتقال الشباب وقلع أظافرهم لا يطاق. وثرنا لأن الكيل قد طفح، الشرق الأوسط، إبريل 2011 العدد 11827، رابط

<http://goo.gl/qfRkIz>

⁽³⁾ من هذه الأجسام الثورية: المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية (2011-4-24)، مجلس قيادة الثورة السورية في درعا (2011-8-28)، رابطة أهل حوران (2012-5-18) ... إلخ.

ثانياً: مجلس محافظة درعا

تأسس كل من مجلس محافظة إدلب بتاريخ 11-1-2013، ومجلس محافظة حلب بتاريخ 3-3-2013 بالانتخاب، بينما انتخب مجلس محافظة درعا بتاريخ 14-7-2013، ولا نغفل وجود مجالس للمحافظات شكّلت من قبل بالتوافق كمجلس محافظة حمص المؤسس عام 2012، ولكن نُركز على التأسيس الذي أخذ طابعاً رسمياً.

ويمكن تفسير الفارق الزمني في تشكيل مجالس المحافظات بعوامل محلية ومؤثرات خارجية منها:

- القيادات المحلية: وجود قيادات عشائرية ومحلية لعبت دوراً في إدارة حالة الفراغ التي مرت بها المجتمعات المحلية عقب غياب سلطة النظام، وهو ما قلل آنذاك من الحاجة لأطر مؤسساتية تقوم بمهام التمثيل والتنفيذ.
- الموقف الميداني: انضباط الفصائل العسكرية العاملة في درعا مقارنة بالتشكيلات العسكرية في الشمال السوري، فهي تشكلت انطلاقاً من حركة شعبية تخضع لمساءلتها وهي التي تصوغ إلى حد ما سلوكها⁽⁴⁾، وهو ما خفف من حالة التفلت الأمني وضرورة الحاجة إلى أجسام بديلة لسد الفراغ.
- الموقف الأردني: يشكل الموقف الأردني أحد أهم محددات قراءة الموقف الميداني في درعا، حيث تتخذ عمان خطواتها في الملف السوري بحذر مبني على قراءة ذات حساسية عالية للتغيرات السياسية والإقليمية والدولية، وقد نجحت إلى حد ما في موازنة السياسات المتناقضة وتجنب أي ردة فعل انتقامية للنظام أو انحياز لضغوط إقليمية وبما ينعكس سلباً على جغرافيتها السياسية والديمقراطية، وضمن هذا السياق يمكن قراءة إجراءات عمان فيما يتعلق بالمؤتمر الانتخابي الأول لمجلس محافظة درعا⁽⁵⁾.

1. التشكيل والهيكلية

تبلورت فكرة تأسيس مجلس محافظة درعا في بدايات عام 2013 وذلك عبر سلسلة من الحوارات التي عقدت بين نشطاء الثورة المتواجدين في الأردن من جهة وبين مجموعة من نشطاء الداخل بهدف إدارة شؤون السوريين المتواجدين داخل الأردن وخارجها من أهالي درعا⁽⁶⁾، وقد بلغ عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها قرابة مليون و700 ألف شخص، منهم 750 ألف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة وذلك بحسب إحصاءات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية⁽⁷⁾.

أما آلية تشكيل مجلس المحافظة فكانت وفقاً للآتي، تم اختيار لجنة تحضيرية-13 عضواً⁽⁸⁾، مؤلفة من أطراف محافظة درعا، وتمثلت مهمتها في التحضير والإعداد لمؤتمر مجلس محافظة درعا.

(4) انتشار ورم الصراع في سورية، تقرير مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم 143، تاريخ 27 حزيران 2013، ص 10، رابط إلكتروني للتقرير،

<http://goo.gl/SsyQ1P>

(5) للمزيد مراجعة مقابلة مع الأستاذ محمد أبو سعيان رئيس مجلس محافظة درعا، <http://goo.gl/EdpDmq>

(6) من هؤلاء الناشطين، محمد أبو سعيان، شكري المحاميد، عبد الكريم الحريري...إلخ

(7) معاذ فريجات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص، موقع حوكمة، تاريخ النشر 20-11-2014، رابط إلكتروني <http://goo.gl/7GCGve>

(8) موقع اللجنة التحضيرية لمجلس محافظة درعا على الفيس بوك <http://goo.gl/gXbR3u>

استندت اللجنة في عملها إلى التقدير الإحصائي لسكان محافظة درعا لعام 2012-وفقاً لحساب معدلات النمو السنوية المبنية على إحصاء عام 2004-ليقدر عدد سكان المحافظة بـ 1,200,000 نسمة. وليصار إلى تصميم الهيئة العامة وفق الآتي:

اختيار ممثل عن كل عشرة آلاف نسمة كعضو هيئة عامة (120 عضواً)، مضافاً إليهم ثلاثة وثلاثون مقعداً لحملة الإجازة الجامعية، كما تم تخصيص سبعة وعشرين مقعداً للنقابات المهنية والمنظمات والهيئات المشكلة في الداخل والخارج في المملكة الأردنية الهاشمية، إضافة إلى ثلاثة مقاعد للمسيحيين حسب عدد السكان وأربعة مقاعد للعنصر النسائي ليبلغ مجموع أعضاء الهيئة العامة 187 عضواً ممثلين للمحافظة من الداخل والخارج⁽⁹⁾.

يقوم أعضاء الهيئة العامة بعد انتهاء عملية اختيارهم بانتخاب أعضاء مجلس المحافظة البالغ عددهم 45 عضواً على أن يكون لكل قطاع من القطاعات الستة لمحافظة درعا (درعا، داعل، ازرع، بصرى الشام، نوى وحوض اليرموك، الصنمين) سبعة ممثلين.

أ. تشكيل مجلس المحافظة وسير العملية الانتخابية:

كان من المقرر إجراء انتخابات مجلس محافظة درعا في الأردن إلا أن عمان ورغبة منها في تحاشي أي ردة فعل انتقامية من قبل النظام السوري حالت دون إجراء المؤتمر الانتخابي على أراضيها، وهو ما دفع اللجنة المنظمة للمؤتمر لعقده في القاهرة⁽¹⁰⁾.

حضر مؤتمر القاهرة المنعقد بتاريخ 1-4/7/2013 سبعة وتسعون عضواً فيما تعذر حضور البقية لأسباب لوجستية، حيث منعت السلطات الأردنية مرشحي الداخل من الدخول لأراضيها-بلغ عددهم اثنان وخمسون عضواً-كما تعذر ذهاب الأشخاص الذين لا يملكون جوازات سفر لتقتصر مشاركتهم عن طريق السكايب كسابقهم، ليبلغ مجموع من شارك بالمؤتمر الانتخابي بشكل مباشر أو عن طريق السكايب 168 عضواً من أصل 186 قاموا بانتخاب أول مجلس محلي لمحافظة درعا برئاسة محمد أبو سعيقان مكون من 12 مكتب تخصصي وهي: المكتب القانوني والإداري، الإغاثي، الإعلامي، المالي، الطبي، الدفاع المدني، المشاريع، الموارد البشرية، الخدمات والمرافق، الثوري، الزراعي والاقتصادي، التربية والتعليم، وليتخذ من مدينة إربد مقراً له.

ربما يفسر قبول الأردن لاحقاً بمباشرة مجلس محافظة درعا مهامه انطلاقاً من أراضيه بما يلي: (1) موافقة مجلس محافظة درعا على التحرك ضمن الخطوط الأردنية الممسوح بها، (2) اعتبارات عشائرية شكلت وساطة ما بين السلطات الأردنية ومجلس محافظة درعا، (3) رغبة الجانب الأردني بوجود هيئة محلية لمتابعة شؤون أهالي درعا المتواجدين في الأردن فضلاً عن تحقيق التواصل مع الداخل لأسباب أمنية.

⁽⁹⁾ تم العودة لتقرير داخلي لـ LACU حول تشكيل مجلس محافظة درعا.

⁽¹⁰⁾ للمزيد مراجعة مقابلة مع الأستاذ محمد أبو سعيقان محافظ درعا، <http://www.youtube.com/watch?v=vAGb1KvsE9c>

تجدر الإشارة إلى أن عملية تشكيل مجلس محافظة درعا قد شابهها مجموعة من الإشكاليات التالية:

- إشكالية لوجستية: تمثلت بمشاكل فنية وأمنية حالت دون التواصل الجيد مع أعضاء الهيئة العامة في الداخل أو مشاركتهم في المؤتمر، فضلاً عن مشاكل تنظيمية وضغوط أمنية رافقت مجريات مؤتمر القاهرة.
- انسحابات جزئية: انسحاب ممثلي مدينة درعا من المؤتمر الانتخابي -بعد أن شاركوا بالانتخابات ونجح بعضهم ورسب بعضهم الآخر⁽¹¹⁾- وقد تم التواصل معهم لاحقاً ليتم انتخاب ممثلين عن مدينة درعا في المجلس.
- إشكالية الشرعية: رافقت عملية تشكيل مجلس المحافظة احتجاجات من قبل عدة فعاليات وأطراف حيث أعلن مرشحو مؤتمر محافظة درعا في الداخل عدم مشاركتهم في المؤتمر لأسباب عدة تم إيرادها في بيان نشر على صفحة الفيس بوك⁽¹²⁾، كما عبر مجموعة من نشطاء درعا في الداخل عن رفضهم الاعتراف بالمؤتمر التأسيسي في القاهرة وما نجم عنه من مقررات أو لجان⁽¹³⁾.
- مؤثرات خارجية: تمثلت بمحاولة بعض التيارات فرض أشخاص عنوة في مجلس المحافظة ومنها (هيئة التنسيق)، وفي سبيل ذلك تم ممارسة ضغوط تنظيمية وأمنية بهدف تعطيل العملية الانتخابية دون أن تكفل بالنجاح⁽¹⁴⁾.

ب. هيكلية مجلس محافظة درعا:

عقد مجلس محافظة درعا جلسته الأولى في مدينة إربد وتمت فيها مناقشة القضايا التالية: المكاتب التنفيذية، آلية الترشيح لرئاسة المكتب التنفيذي، وقد تم الاتفاق بين الحضور على تشكيل 12 مكتباً تخصصياً على أن يتم توزيع العمل حسب وجود أعضاء المكتب التنفيذي داخل وخارج سورية، كما تم الاتفاق على أن يتبع لرئيس المجلس جهاز مركزي يقوم بالرقابة والتفتيش مؤلف من خمسة أعضاء تكون مهمتهم المساعدة في رسم السياسة العامة للمجلس والرقابة والتفتيش على عمل المكاتب التنفيذية وتقييم أدائه. كما تم تكليف المكتب القانوني والإداري بإعداد مشروع نظام داخلي للمجلس وبما يتوافق مع ما تم التصويت عليه من قبل الهيئة العامة أثناء انعقادها في مصر، وقد أقر النظام الداخلي للمجلس بتاريخ 2013-9-1 وهو عبارة عن نسخة معدلة عن قانون الإدارة المحلية رقم 107 الصادر عن النظام⁽¹⁵⁾.

⁽¹¹⁾ وفقاً لشهادة الشيخ خالد زين العابدين رئيس مجلس محافظة درعا السابق.

⁽¹²⁾ للمزيد مراجعة، بيان صادر عن مرشحي مؤتمر محافظة درعا في الداخل، رابط على صفحة الفيس بوك <http://goo.gl/jgS2k7>

⁽¹³⁾ بيان رقم (1) صادر عن ممثلي أهلنا الصامدين المرابطين في الداخل السوري، نقلاً عن صفحة الإعلامي أبو أوس الحوراني، رابطة البيان على الفيس بوك

<http://goo.gl/9P1sw7>

⁽¹⁴⁾ في شهادة للشيخ خالد زين العابدين يقول: "جرت محاولة لإفشال الانتخابات خاصة عندما رسب فيها بعض الأشخاص، وقد مورست ضغوط أمنية على الوفد أثناء وجوده بالقاهرة بهدف إيصال أشخاص يعينهم للمجلس، إلا أن تكاتف أهل حوران مع بعضهم بعضاً أسقط تلك المخططات، لتتم الانتخابات بهو الفندق بعد منع استخدام الصالات المحجوزة بحج أمنية واهية".

⁽¹⁵⁾ النظام الداخلي لمجلس محافظة درعا/ المكتب القانوني، رابط النظام الداخلي <http://goo.gl/Zur63y>

ت. مسار مجلس المحافظة:

استمر رئيس مجلس محافظة درعا أحمد أبو سعيقان في منصبه إلى حين استقالته بتاريخ 5-10-2013، ليحل محله نائبه السيد خالد زين العابدين⁽¹⁶⁾، وعقب انتهاء ولاية مجلس محافظة درعا بتاريخ 4-1-2014 كان لا بد من أخذ قرار بخصوص المجلس لجهة التمديد له وفق النظام الداخلي الذي ينص على إمكانية تمديد مدة المجلس لثلاثة أشهر فقط، أو تكليف المجلس بتسيير الأعمال لحين انتخاب مجلس جديد، وقد عرض الموضوع على المجلس باجتماعه المنعقد بتاريخ 5-1-2014 ليتم التصويت على استمرارية المجلس في تسيير الأعمال لحين انتخاب مجلس جديد⁽¹⁷⁾.

وعلى إثر إبعاد رئيس المجلس زين العابدين من الأردن باتجاه سورية، تم تفويض أمين السر أحمد الفاعوري لتسيير أمور المجلس⁽¹⁸⁾ وقد مارس أداء مهامه من أوائل الشهر الثالث لعام 2014 ولغاية شهر أيار حين تقدم باستقالته من أمانة السر.

واجه المجلس تحدياً فيما يخص ملء الشواغر في المناصب الإدارية حيث لم يكن بالإمكان انعقاد الهيئة العامة في مكان تواجد المجلس لانتخاب رئيس أو نائب رئيس للمجلس أو أمين سر.

تمكن المهندس بشار الدوخي من توظيف حالة الفراغ القائمة ليستلم رئاسة المجلس بشكل مخالف للإجراءات القانونية وذلك عبر إصدار قرار من بعض أعضاء المكتب التنفيذي بتكليفه بتسيير الأعمال⁽¹⁹⁾، وهو ما خلق حالة انقسام داخل المجلس انعكست سلباً على التواصل مع أعضاء المكتب التنفيذي في الداخل.

أدى هذا التجاوز إلى إصدار قرار من المكتب التنفيذي بتاريخ 25-6-2014 بتفويض الدكتور محمد الشحادات بتسيير أمور المجلس وتكليف جاد الكريم بأمانة السر، الأمر الذي أدى لامتعاض الدوخي إذ رفض الامتثال لقرارات المجلس وبقي محتفظاً بختم المجلس وصفحته الرسمية على الفيس بوك والإيميل الرسمي، وهذا ما يفسر وجود بعض الكتب التي تحمل توقيع وختم الشحادات⁽²⁰⁾ والدوخي⁽²¹⁾ في الوقت نفسه، وأمام رفض الدوخي الامتثال لقرارات المجلس وارتكابه عدة مخالفات قانونية تم اتخاذ قرار بحجب الثقة عنه من قبل مجلس المحافظة. طويت مرحلة مجلس محافظة درعا في الخارج مع إعادة تشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل، وهي عملية شابهها الكثير من التنافس⁽²²⁾ والغموض⁽²³⁾.

⁽¹⁶⁾ القرار رقم (11) الذي ينص على استقالة محمد أبو سعيقان وتولي خالد زين العابدين رئاسة المجلس، التاريخ 12-10-2013، رابط بيان الاستقالة <http://goo.gl/QkSRnc>، ووفقاً لمصادر أخرى فقد أثر أبو سعيقان تقديم اللجوء إلى فرنسا، للمزيد مراجعة، بهدف ملامسة هموم الناس والاستجابة لاحتياجاتهم... مجلس محافظة درعا، من الخارج إلى الداخل، مرجع سابق

⁽¹⁷⁾ شهادة أدلى بها الشيخ خالد زين العابدين بخصوص مسار تشكيل مجلس محافظة درعا منذ بدايته ولغاية تشكيل مجلس محافظة درعا في الداخل.

⁽¹⁸⁾ محضر لقاء بين اللجنة التحضيرية لمجلس محافظة درعا والمجلس يظهر فيه توقيع أحمد الفاعوري باعتباره مكلفاً بتسيير أمور المجلس، رابط على صفحة الفيس بوك <http://goo.gl/2wlczo>

⁽¹⁹⁾ قرار يتضمن تكليف المهندس بشار الدوخي بتسيير أمور مجلس محافظة درعا، <http://goo.gl/f9T9q>

⁽²⁰⁾ نص قرار صادر عن مجلس محافظة درعا مهور بتوقيع الدكتور محمد شحادات كرئيس لمجلس المحافظة، <http://goo.gl/mu8fj1>

⁽²¹⁾ قرار من مجلس محافظة درعا بختم وتوقيع الدوخي بعزل الدكتور الشحادات، <http://goo.gl/D7Z5xM>

⁽²²⁾ للاطلاع على هذا الغموض ووجود جهات عدة تتنافس على إعادة تشكيل مجلس محافظة درعا مراجعة ما يلي، ردود رئيس مجلس المحافظة فيما يخص انتخابات مجلس

المحافظة الجديد 5 / 1 / 2014، رابط يوتيوب <http://goo.gl/gFfm8T>

⁽²³⁾ قرارات خاصة بإعادة تشكيل مجلس محافظة درعا، مجلس محافظة درعا القرار رقم (16)، رابط القرار على الفيس بوك، <http://goo.gl/in9fmA>، إعلان وزارة الإدارة

المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين واللجنة التحضيرية لمجلس محافظة درعا <http://goo.gl/XY9dYb>، قرار اعتماد اللجنة التحضيرية <http://goo.gl/Fd59e2>، ومن المفيد الرجوع لشهادة الشيخ خالد زين العابدين حول عملية تشكيل مجلس محافظة درعا لمعرفة ملامسات إعادة التشكيل وفي معرض ذلك يقول الشيخ زين العابدين: "مع الإشارة إلى ما حصل من تناقضات حول اللجنة التحضيرية وتخطي الوزارة وبعض المنتفعين في تقرير ذلك حيث تم الطعن بتشكيل اللجنة التحضيرية وتم قبول الطعن وصدق القرار من الوزارة التي أخطأت بإعادة تشكيل لجنة تحضيرية من نفس الأشخاص السابقين الذين تم قبول الطعن بتشكيل لجنة تحضيرية مضافاً إليها عضوين أو ثلاثة أعضاء جديداً وأمام هذا التخطي الكبير وما صاحبه من تحديات تم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية من الداخل وفق أسس قانونية تم الاتفاق عليها وشارت عملياً على هذا الأساس".

- تجمعات المعارضة السورية: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الحكومة السورية المؤقتة، وحدة تنسيق الدعم⁽²⁷⁾، التجمع الوطني الحر⁽²⁸⁾.
- تجمعات إغاثية: [رابطة أهل حوران](#)، [هيئة حوران الإسلامية](#)، [فريق حياة التطوعي](#).
- جهات دعم خارجية: [السفارة القطرية، المجلس النرويجي للاجئين](#)، مؤسسة الإغاثة والتنمية الدولية IRD⁽²⁹⁾.

ثالثاً: تقييم أداء مجلس محافظة درعا في الخارج

في إطار النهوض بتجربة المجالس المحلية الناشئة في سورية وإيماناً بضرورة التطبيق العملي للمبادئ التي قامت من أجلها الثورة بدءاً من حرية التعبير والشفافية مروراً بمعايير الكفاءة والفعالية ووصولاً إلى تعزيز الرقابة على العمل العام، كان لا بد من العمل على إجراء تقييم لأداء مجلس محافظة درعا المشكل في الخارج وذلك ضمن إطار سلسلة من التقارير المخصصة لتقييم أداء المجالس المحلية في سورية.

وفي ظل عدم القدرة على الاطلاع على الملفات الورقية لعمل مجلس محافظة درعا تم اللجوء للوثائق والبيانات المتاحة على شبكة الانترنت رغم قلتها لإجراء تقييم أداء، كما تم الاعتماد على شهادة أدلى بها الشيخ خالد زين العابدين رئيس مجلس محافظة درعا سابقاً، وسيتم تقييم أداء المجلس في الجوانب التالية: الإداري، المالي، التنفيذي، الرقابة والمحاسبة، الموارد البشرية وتأهيل الكوادر.

1. الجانب الإداري

على الرغم من وجود نظام داخلي لمجلس محافظة درعا مستمد من نص القانون رقم 107 للإدارة المحلية الصادر عن النظام السوري، وإقرار المجلس لهيكلية إدارية مكونة من 12 مكتب تخصصي⁽³⁰⁾، إلا أن تحليل البيانات ومقاطع الفيديو المتوفرة على شبكة الانترنت يثير تساؤلات حول اكتمال هيكلية المجلس بمكاتبه، حيث لوحظ غياب أي نشاط معبر عنه بتقرير أو مقطع فيديو منشور على شبكة الانترنت لبعض المكاتب مثل، المكتب الثوري، الدفاع المدني، الخدمات والمرافق، الزراعي والاقتصادي، وهو ما يمكن تفسيره بما يلي: (1) إما بوجودها إلا أن تقاريرها داخلية غير معلنة، (2) ضعف فاعليتها وحضورها الإعلامي، (3) عدم تواجدها إلا نظرياً على الورق. وقد أكدت شهادة رئيس مجلس محافظة درعا السابق عدم اكتمال هيكلية المجلس حيث أفاد بغياب المكتب القانوني والإداري عن العمل بشكل كامل رغم وجود رئيس له⁽³¹⁾.

⁽²⁷⁾ للمزيد حول نشاط وحدة تنسيق الدعم في المنطقة الجنوبية من سورية مراجعة الروابط التالية، <http://goo.gl/kR3E62>، <http://goo.gl/RZTR8QK>، <http://goo.gl/hGvLHJ>، <http://goo.gl/k4igVi>، <http://goo.gl/oju7hb>

⁽²⁸⁾ التجمع الوطني الحر برئاسة رياض حجاب، للمزيد مراجعة الرابط التالي، <http://syria-nass.com>

⁽²⁹⁾ منظمة الإغاثة والتنمية الدولية منظمة أمريكية غير حكومية تأسست عام 1998، وقد ورد اسمها كجهة داعمة في حديث لرئيس مجلس محافظة درعا خالد زين العابدين بتاريخ 8-12-2013، للمزيد مراجعة مقطع اليوتيوب http://www.youtube.com/watch?v=8FzGWek2w_c

⁽³⁰⁾ أشار الشيخ خالد زين العابدين إلى إشكالية واجهت المجلس تتعلق بنظامه الداخلي، فالمجلس تشكل وأقر نظامه الداخلي قبيل تشكيل الحكومة المؤقتة ولم يتمكن المجلس من تعديل نظامه الداخلي ليتماشى مع لوائح وزارة الإدارة المحلية لعدم القدرة على جمع الهيئة العامة بمكان تواجد المجلس للبت بموضوع تعديل النظام الداخلي.

⁽³¹⁾ بخصوص غياب المكتب القانوني والإداري عن العمل يقول الشيخ خالد زين العابدين: "لم يلتزم رئيس المكتب القانوني والإداري بالدوام بشكل قانوني، كما لم يتم بأي عمل ذي صبغة قانونية أو إدارية وهو مما أدى إلى وجود بعض المعوقات كإيقاف رئيس المكتب الإعلامي لأكثر من مدة شهرين دون اتخاذ أي إجراء، وغياب بعض الأعضاء سواءً من المكتب التنفيذي أو من المجلس أو سفرهم أو استشهادهم دون اتخاذ أي إجراء بذلك خاصة وأن النظام الداخلي قد حدد أصولاً وإجراءات معينة في حال انتهاء العضوية أو فقدانها وهو ما أدى إلى صدور قرارات حاسمة من المجلس فيما بعد تمثلت بحجب الثقة عن بعض أعضاء المكتب التنفيذي وفق ما تضمنته تلك القرارات".

إضافة إلى ما سبق عانى مجلس المحافظة من عدم استقرار القيادات الإدارية، حيث قدم هاجم يوسف رئيس المكتب الإعلامي في المجلس استقالته بتاريخ 2-2-2014⁽³²⁾، وكنا أشرنا سابقاً كيف قدم رئيس المجلس محمد أبو سعيقان استقالته بتاريخ 5-10-2013، ليحل محله نائبه السيد خالد زين العابدين.

2. الجانب المالي

تشير البيانات المتوفرة على صفحة المجلس على الفيس بوك إلى وجود إشعارات استلام مالية توثق مبالغ الدعم المستلمة والحصول المالية المقدمة للمجالس المحلية الفرعية⁽³³⁾، إضافة إلى توفر ثلاثة تقارير مالية صادرة عن المكتب المالي كان آخرها بتاريخ 5-1-2014 تظهر حركة تدفق السيولة المالية-واردات، نفقات للمجلس- فضلاً عن وجود آلية صرف واضحة معبرٍ عنها بضرورة أن يحوز كل أمر صرف مصادقة الجهات التالية: رئيس المجلس والمكتب القانوني والمكتب المختص، وإمكانية الاطلاع على الكشوفات المالية من قبل أعضاء المجلس ولجنة الرقابة، إلا أنه تسجل الملاحظات التالية حول الأداء المالي للمجلس:

- تأخر تسمية رئيس المكتب المالي إلى آخر الشهر السابع من عام 2013 وقد باشر مهامه في الشهر الثامن من ذات العام، أما عن الفترة الماضية فقد كانت الإدارة المالية للمجلس تتم عن طريق رئيس المجلس⁽³⁴⁾.
- عدم وجود ميزانية واضحة للمجلس وهو ما أقر به رئيس المكتب المالي⁽³⁵⁾.
- عدم تفرغ رئيس المكتب المالي للعمل بالمجلس رغم تعيين موظف مساعد له كمحاسب، إلا أن انشغاله بموضوع لجان الجرحى حال دون تفرغه في المجلس⁽³⁶⁾.
- أدى ضعف عمل المكتب التنفيذي وغياب دور للمكتب القانوني إلى وجود مبالغ مالية لم تدخل لصندوق المجلس حيث تم أخذ قرارات الصرف بشأنها بمعزل عن المكتب التنفيذي بحسب شهادة رئيس مجلس المحافظة⁽³⁷⁾.

⁽³²⁾ استقالة رئيس المكتب الإعلامي في مجلس محافظة درعا هاجم أبو يوسف، قرار المكتب التنفيذي بقبول الاستقالة، 2-2-2014، رابط <http://goo.gl/y3qCTV>.
⁽³³⁾ مثال، سند صرف مالي صادر عن مجلس محافظة درعا لبلدة تل شهاب لإنشاء مطبخ، <http://goo.gl/8Hl6kl>، وصل استلام مالي لقطاع الجيدور، <http://goo.gl/vXqplW>.
⁽³⁴⁾ للمزيد حول ذلك مراجعة تقرير المكتب المالي لمجلس محافظة درعا بتاريخ 1-11-2013، الرابط الإلكتروني <http://goo.gl/GxPrLc>، وفي شهادة لرئيس مجلس محافظة درعا الشيخ خالد زين العابدين تحدث فيها بشكل عام عن تأخر تسمية أعضاء المكتب التنفيذي بما فهم المكتب المالي إلى آخر شهر تموز وتأخرهم باستلام مهامهم لغاية الشهر الثامن من عام 2013.

⁽³⁵⁾ للمزيد حول ذلك مراجعة التقرير المالي لمجلس محافظة درعا بتاريخ 5-1-2014، الرابط الإلكتروني <http://goo.gl/Tp508i>

⁽³⁶⁾ شهادة رئيس مجلس محافظة درعا السابق الشيخ خالد زين العابدين.

⁽³⁷⁾ للمزيد مراجعة تقرير المكتب المالي لمجلس محافظة درعا بتاريخ 1-11-2013، مرجع سابق.

3. الجانب التنفيذي

أ. استراتيجية المجلس: لا يوجد نص متاح يمكن الاطلاع عليه للتأكد من وجود استراتيجية واضحة ذات أهداف تنفيذية محددة بإطار زمني قد عمل عليها مجلس المحافظة، والإشارة الوحيدة التي ظهرت تتمثل بأجندة عامة ذكرها رئيس مجلس المحافظة محمد أبو سعيقان في حديث صحفي تجلت فيما يلي⁽³⁸⁾:

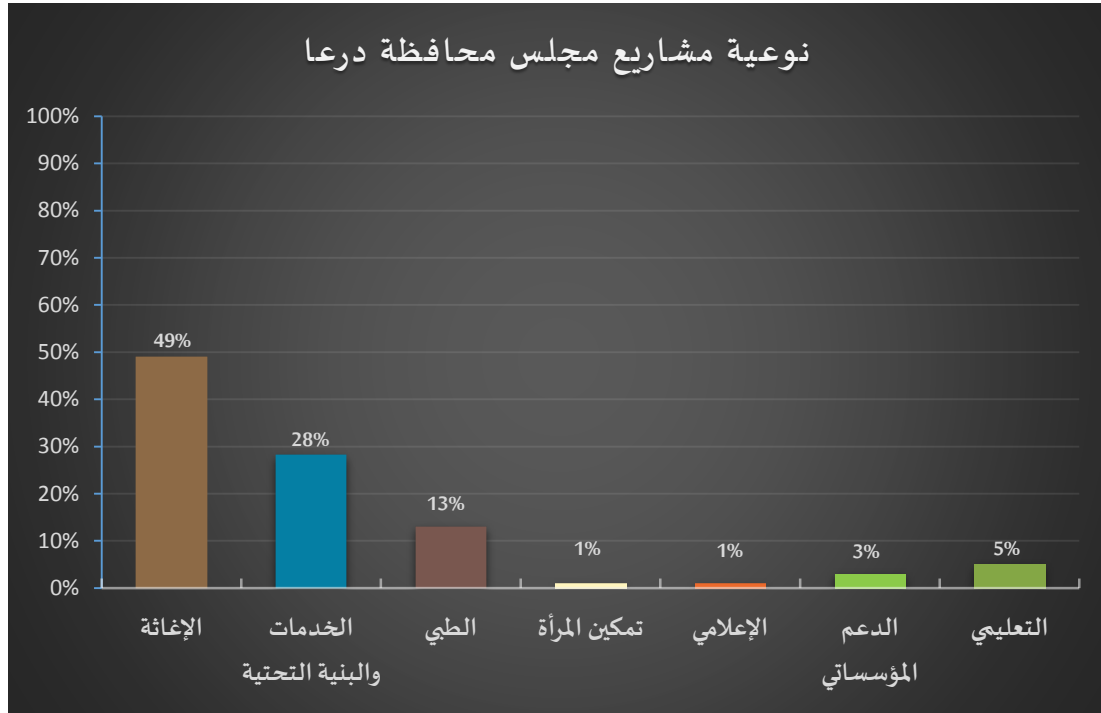
- الجانب الاغاثي: تأمين المواد الغذائية والتموينية لسكان محافظة درعا في الداخل والخارج.
- الجانب الخدمي: تأمين الخدمات الأساسية (المياه، الكهرباء) لمناطق محافظة درعا.
- الجانب الطبي: متابعة وضع المصابين والجرحى.
- وضع اللاجئين في الأردن: متابعة أمور اللاجئين المتواجدين في الأردن سواءً داخل المخيمات أو خارجها.
- الجانب التعليمي: رعاية العملية التعليمية وذلك من خلال توفير وإعداد مدارس سواء كان في داخل درعا أو في الأردن.
- الحفاظ على المؤسسات الحكومية والمرافق العامة: عبر التعاون مع الجيش الحر والقوى الفاعلة على الأرض.
- الفاعلية: ويمكن قياسها من خلال مؤشرين: القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه، عدد المشاريع المنفذة ومدى انسجامها مع أهداف المجلس.
- القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه: يمكن القول ووفقاً لشهادة الشيخ خالد زين العابدين بأن قدرة المجلس على تنفيذ قراراته كانت محدودة لأسباب عدة منها: (1) تواجد مجلس محافظة درعا في الخارج وافتقاده إلى آليات تطبيق قراراته على الأرض. (2) تقييد حركة أعضاء المجلس المتواجدين في الخارج تماشياً مع الحدود المسموح بها من قبل الدولة المضيفة. (3) تشتت جهود أعضاء المجلس في الداخل وعدم جدية بعضهم في العمل. (4) مؤثرات خارجية من شخصيات وقوى لها علاقاتها بالدولة التي يتخذها المجلس مقراً له حالت دون تنفيذ بعض القرارات. (5) عدم وجود آليات متابعة التنفيذ والتقييم والمحاسبة⁽³⁹⁾.

ب. المشاريع: بلغ عدد المشاريع التي قام بها مجلس محافظة درعا والموثقة إلكترونياً 78 مشروعاً موزعة بين قطاعات⁽⁴⁰⁾: الإغاثة، الطبي، الخدمات، البنية التحتية، التعليم، دعم المرأة، الدعم المؤسسي والإعلام، وقد أظهر تحليل لنوعية المشاريع الموثقة إلكترونياً لمجلس محافظة درعا ارتفاع نسبة المشاريع في قطاع الإغاثة مقارنة بغيرها من القطاعات الخدمية حيث بلغت نسبتها 49% من المجموع الكلي للمشاريع، يليها في المرتبة الثانية المشاريع الخدمية بنسبة 28%، وفي المرتبة الثالثة المشاريع الطبية بنسبة 13%. الشكل (1)

⁽³⁸⁾ شيماء عادل، "أبو سعيقان" الحرب هدمت 2700 مدرسة في سوريا، مرجع سابق.

⁽³⁹⁾ وفقاً لشهادة الشيخ خالد زين العابدين رئيس مجلس محافظة درعا السابق.

⁽⁴⁰⁾ هنالك مشاريع أخرى قام بها مجلس محافظة درعا ولم يتم توثيقها إلكترونياً على الرغم من تنفيذها على الأرض وفقاً لشهادة الشيخ خالد زين العابدين دون أن تتاح للباحث إمكانية الاطلاع عليها، أما بخصوص آلية اعتماد المشاريع فقد كانت ترفع بحسب أولويات المحافظة ومدى الحاجة إليها.



الشكل (1)، مشاريع مجلس محافظة درعا بحسب البيانات الموثقة إلكترونياً

ويشير ارتفاع عدد المشاريع الإغاثية مقارنة بغيرها من القطاعات الخدمية والتنموية إلى اتسام المجلس بالصفة الإغاثية، أي أنه لم ينجح إلى درجة كبيرة في إثبات نفسه في قطاع الخدمات والبنية التحتية ذات الأولوية لاستقرار المجتمعات المحلية في درعا، وقد فسر الشيخ خالد زين العابدين هذا الضعف بالأسباب التالية⁽⁴¹⁾:

- ضعف أداء المكاتب: أدى ضعف أداء بعض المكاتب خاصة الموجودة في الداخل وغياب بعضها الآخر إلى انخفاض عدد المشاريع المرفوعة والمنفذة في القطاعات الخدمية والبنية التحتية والموارد البشرية.
- التواجد في الخارج: فرض وجود المجلس في الخارج قيوداً وتحديات كبيرة حالت دون القيام بمشاريع خدمية وبنية تحتية.
- ضعف الموارد المالية: لم تتوفر للمجلس الموارد المالية الكافية لإنجاز المشاريع الخدمية، لا سيما مع حجم الدمار الهائل في البنية التحتية في محافظة درعا بفعل سياسة التدمير الممنهجة من قبل النظام بحق المناطق الثائرة ضده.

⁽⁴¹⁾ ذكر الشيخ خالد زين العابدين هذه العوامل في معرض شهادته حول تجربة مجلس محافظة درعا في الخارج.

4. آليات الرقابة والمحاسبة

افتقد مجلس المحافظة إلى آليات رقابية فاعلة الأمر الذي أعاق تطبيق مبدأ المحاسبة، ويمكن إيراد الأسباب القائمة وراء هذا الضعف بحسب شهادة الشيخ خالد زين العابدين بما يلي:

- عدم القدرة على إحالة الأعضاء المرتكبين لمخالفات قانونية للمساءلة، حيث لا توجد محاكم وطنية معتمدة فضلاً عن عدم إمكانية إحالة العضو المخالف للمحاكم الخارجية كونها غير معنية بموضوع الشكوى.
- غياب المكتب القانوني والإداري عن العمل رغم وجود رئيس له وهو ما تمت الإشارة إليه آنفاً.
- على الرغم من تأخر تفعيل لجنة الرقابة وممارسة مهامها⁽⁴²⁾، إلا تقاريرها ومنها ما نص على وجود تجاوزات مالية لم تجد طريقاً للتنفيذ، وذلك لتعرضها لمصالح بعض أعضاء المجلس المتورطين في قضايا فساد مالي، فضلاً عن تعرض اللجنة للتهديدات من قبل المتورطين في قضايا الفساد⁽⁴³⁾.

5. الموارد البشرية وتأهيل الكوادر

أ- الموارد البشرية: على الرغم من وجود كتاب موجه من وزارة الإدارة المحلية إلى مجلس محافظة درعا يقضي بترشيح المجلس للجنة الموارد البشرية والنظم الإدارية على أن يتوفر فيها اختصاصات معينة محددة بنص القرار الوزاري⁽⁴⁴⁾، إلا أن تلك الإشارة غير كافية لمعرفة إذا ما مارست اللجنة مهامها، وهل تم إقرار معايير للاختيار والتعيين للعاملين وآليات الترقية، الرقابة والتقييم فضلاً عن مسألة تحديد الرواتب والمكافآت⁽⁴⁵⁾.

ب- الدورات التدريبية: تشير البيانات المؤرشفة على موقع مجلس محافظة درعا على الفيس بوك إلى ضعف الدورات التدريبية للعاملين في المجلس حيث اقتصرت على ندوة طبية أقيمت بالتعاون مع الرابطة الطبية

⁽⁴²⁾ أصدر قرار تعيين لجنة الرقابة والتفتيش بتاريخ 25-7-2013 إلا أن هذا القرار لم ينفذ ولم يقوم رئيس المجلس المستقيل بتنفيذه وتفعيل دور هذه اللجنة إلى أن استلم نائب رئيس المجلس خالد زين العابدين بتاريخ 2013/10/12 حيث تم استدعاء اللجنة والاجتماع معها بوجود جميع أعضاء المكتب التنفيذي وتم تحديد آلية عملها وفق النظام الداخلي المعمول به وبأشرت اللجنة عملها بتاريخ 2013-10-28 بناء على طلب رئيس المجلس زين العابدين.

⁽⁴³⁾ من القرارات التي توصلت لها لجنة الرقابة بحسب شهادة الشيخ خالد زين العابدين،

- كانت هناك عدة حالات حققت فيها وخلصت فيها إلى نتائج خطيرة جداً سواء على مستوى العمل داخل المجلس أو خارجه وخاصة بالنسبة للأموال التي تم صرفها قبيل تشكيل المجلس، إذ خلصت إلى وجود عدة مخالفات قانونية كبيرة ووجود نقص كبير بالأموال أثناء توزيعها وكانت هذه النتائج سبباً في ازدياد تأثير المؤثرات الخارجية التي سعت لإفشال المجلس لعدم فضح أمرها بالتواطؤ مع بعض أعضاء المكتب التنفيذي الذين هم على صلات مع أولئك المخالفين، كما كانت هذه النتائج سبباً رئيسياً في إبعاد رئيس المجلس لسورية ومحاولة بعض أعضاء المكتب التنفيذي الانقلاب على رئيس المجلس.
- تعرضت لجنة الرقابة لتهديدات مباشرة وغير مباشرة من قبل المخالفين سواء كانوا من قبل أعضاء المكتب التنفيذي أو من خارج المجلس مما زاد من تحديات عمل المجلس خاصة وأن بعض الشخصيات التي تم التحقيق معها كان لها ارتباط بالأجهزة الأمنية في الأردن.

⁽⁴⁴⁾ نص الكتاب الموجه من وزارة الإدارة المحلية لمجلس محافظة درعا بخصوص لجنة الموارد البشرية والنظم الإدارية، تاريخ 2014-6-1، https://www.facebook.com/1441016719445473/photos/a.1441878292692649.1073741829.1441016719445473/1500192576861220/?type=1&relevant_count=1

⁽⁴⁵⁾ وفقاً للشهادة الشيخ خالد زين العابدين فقد تم تشكيل هذه اللجنة بعد معاناة كبيرة بين المجلس وبعض أعضاء المكتب التنفيذي بموجب قرار مجلس محافظة درعا بتاريخ 2014-7-23 على أن تمارس اللجنة عملها بالتنسيق مع الوزارة، ولكن لم توضع الشهادة قيام اللجنة بمهامها.

للمغتربين السوريين (سيما) حول التدابير الوقائية الواجب اتباعها في حال استخدام الاسلحة الكيميائية، إضافة إلى دورة تدريبية بعنوان "أساسيات الإدارة الحديثة" نظمها مكتب الموارد البشرية⁽⁴⁶⁾.

خاتمة

تستوجب قراءة تجربة مجلس محافظة درعا الأول وضعها ضمن إطار السياق العام المفسر لنشأة المجالس المحلية، والتي بدورها تفسر إشكاليات الشرعية والتمثيل التي لازمت مجلس محافظة درعا منذ بداية تأسيسه. وعلى الرغم من أن المجلس كان بإمكانه تجاوز ذلك بإثبات نفسه كطرف محلي فاعل عن طريق تقديم الخدمات الأساسية الضرورية لاستقرار المجتمعات المحلية إلا أنه لم يحقق نجاحاً كبيراً في القطاع الخدمي مقارنة بإنجازاته في القطاع الإغاثي، كما لم تنح له الفرصة لإرساء هيكلية مؤسساتية مستقرة إدارياً وذلك بحكم التجاذبات وخضوعه لمؤثرات خارجية. ورغم ما سبق نجح المجلس في تقديم العديد من الخدمات والمشاريع للمحافظة، وتوفير آلية مبسطة لتسهيل تمرير الدعم للمجالس المحلية الفرعية وتنظيمه، إضافة إلى نجاحه في تحفيز المجتمعات المحلية على تأسيس مجالسها المحلية ووضع خطة لمراقبة وصول الدعم لمستحقيه ومتابعة تنفيذ المشاريع وتوثيقها.

وقد عمل مجلس محافظة درعا المُشكّل في الداخل بتاريخ 2014/9/2 على تلافي نقاط الضعف ومعالجتها وهو ما زاد من قدرته على القيام بالمهام الموكلة إليه وهو ما سيتناوله الجزء الثاني من الدراسة بالتفصيل.

⁽⁴⁶⁾ مجلس محافظة درعا، مكتب الموارد البشرية، دورة تدريبية في أساسيات الإدارة الحديثة، تاريخ 5-11-2013، موقع مجلس محافظة درعا على الفيس بوك، رابط إلكتروني <http://goo.gl/yLDodA>، فسر الشيخ خالد زين العابدين ضعف الدورات التدريبية بضعف مكتب الموارد البشرية وترك رئيسه العمل ولجؤته إلى أوروبا.

الملاحق

قائمة المشاريع الموثقة إلكترونياً لمجلس محافظة درعا المشكل بالخارج⁽⁴⁷⁾.

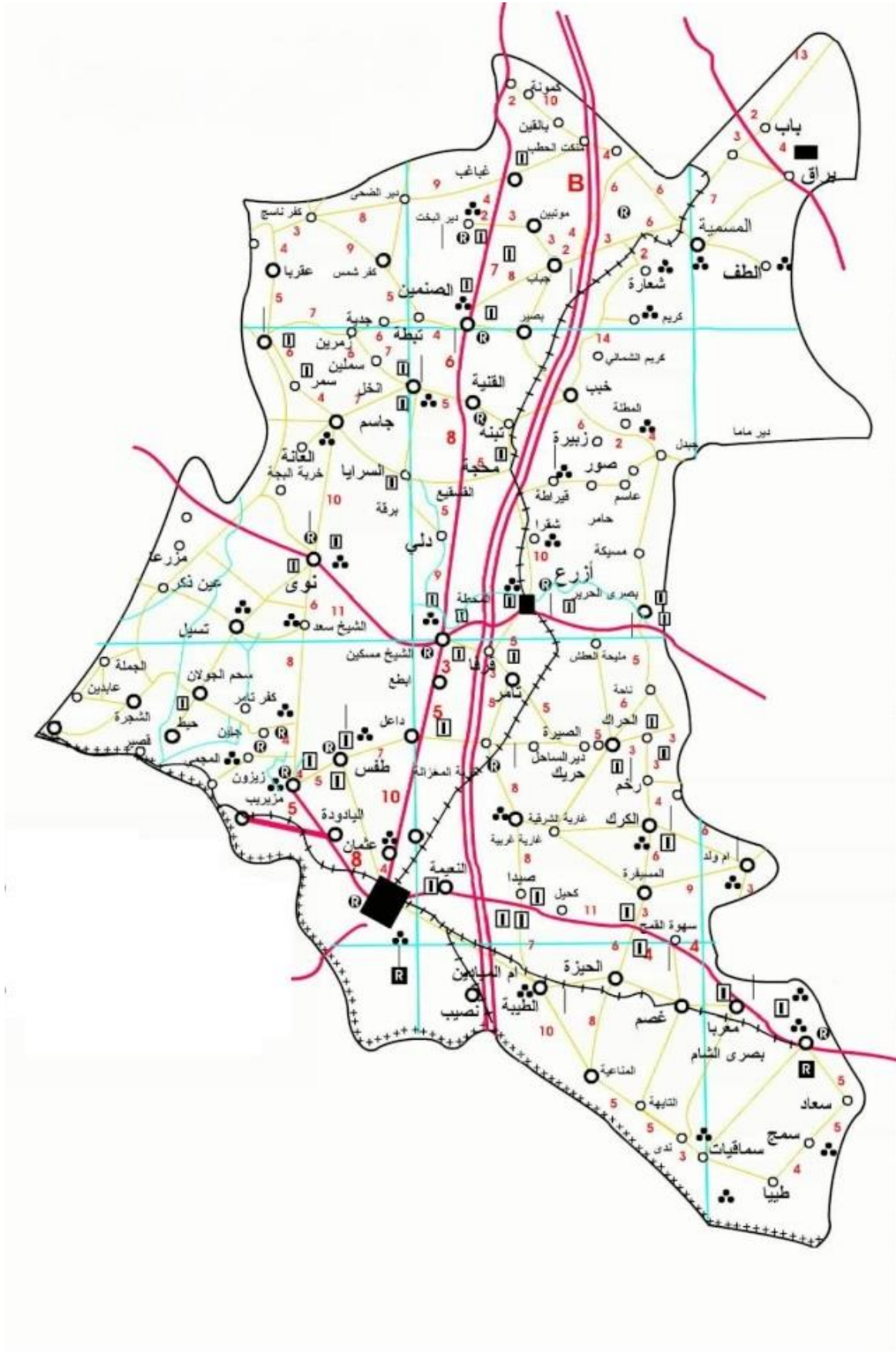
المشروع	الجهة المنفذة	الجهة الداعمة	نوع المشروع	مكان المشروع	تكلفة المشروع	التاريخ
إعادة تأهيل طريق وادي حيط	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	خدمي	وادي حيط	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
ترميم خزان جملة	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	خدمي	بلدة جملة	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
ترميم مبنى المجلس المحلي لبلدة الشجرة	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	خدمي	بلدة الشجرة	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
تأهيل طريق وادي اليرموك	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	خدمي	وادي اليرموك	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
مشروع سلال غذائية لمدينة نوى	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	إغاثي	نوى	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
مشروع دار المعوقين	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	خدمي	_____	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
دعم العيادات الطبية	عيادات غرفة تجارة اربد	مجلس محافظة درعا	طبي	اربد	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
مشروع طحين	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	إغاثي	محافظة درعا	_____	فترة ولاية محمد أبو سعيقان
مشروع صيانة مطحنة	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	خدمي	بصرى الحرير	_____	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
ترميم مدرسة جملة	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	تعليمي	بلدة جملة	_____	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
دعم مشفى ميداني	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	طبي	تل شهاب	_____	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
مشروع حليب	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	إغاثي	محافظة درعا	_____	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
مشروع سلال صحية	مجلس محافظة درعا	مجلس محافظة درعا	إغاثي	_____	_____	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
دعم إعلامي	مجلس محافظة درعا	وحدة تنسيق الدعم	إعلامي	محافظة درعا	\$500	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
مشروع بسملة طفل	مجلس محافظة درعا	المنتدى السوري للأعمال	إغاثي	محافظة درعا	\$20000	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين
إصلاح بئر مياه	مجلس محافظة درعا	المنتدى السوري للأعمال	خدمي	بصرى الشام	\$700	فترة ولاية النائب خالد زين العابدين

⁽⁴⁷⁾ تم استقصاء المعلومات الواردة في الجدول من موقع مجلس محافظة درعا على الفيس بوك، <http://goo.gl/HyJAds> ، إضافة لتقارير عمل المكاتب (المالي، المشاريع، الإغاثي) المتوفرة على البيوتوب.

فترة ولاية النائب خالد زين العابدين	\$2850	محافظة درعا	إغاثي	تجمع أطباء الأسنان الأحرار	مجلس محافظة درعا	رواتب شهداء الكادر الطبي
فترة ولاية النائب خالد زين العابدين	\$2000	درعا	إغاثي	مجلس جالية الكويت	مجلس محافظة درعا	إغاثة أطفال درعا المنكوبين
2013-11-28	\$3700	المليحة الشرقية	طبي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي في المليحة الشرقية	دعم نقطة طبية بالدواء
2013-12-22	\$3000	جباب	إغاثي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي لبلدة جباب	مشروع السلال الغذائية للمتضررين
2013-12-22	_____	بلدة الشجرة	خدمي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي لبلدة الشجرة	مشروع اصلاح وصيانة شبكة المياه الداخلية
2013-12-22	_____	الصنمين	إغاثي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي في مدينة الصنمين	مشروع إطعام العائلات المتضررة
2013-12-22	\$3000	جاسم	خدمي	التجمع الوطني الحر	المجلس المحلي لمدينة جاسم	صيانة مطحنة
2013-12-22	\$3000	انخل	خدمي	التجمع الوطني الحر	المجلس المحلي الثوري في انخل	مشروع صيانة مطحنة
2013-12-22	-----	طفس	إغاثي	رابطة أهل حوران-فريق حياة التطوعي	المجلس المحلي الثوري في طفس	توفير طحين
2013-112-22	-----	نافعة	تعليمي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي لبلدة نافعة	مشروع صيانة مدرسة
2013-12-22	\$2000	اربد	طبي	مجلس محافظة درعا	عيادات غرفة تجارة اربد	تقديم دواء
2013-11-1	\$600400	محافظة درعا	مالي	الاتلاف الوطني	المجالس المحلية	منحة الائتلاف
2013-9-8-7	155 دينار لكل عائلة شهيد من الكادر	محافظة درعا	طبي	نصر الحريري	مجلس محافظة درعا	رواتب كادر طبي
2014-2-17	\$30000	الأردن	طبي	وزارة الصحة في الحكومة المؤقتة	1. مكتب ارتباط جرحي الكرامة. 2. دار الكرامة للاستشفاء. 3. العيادات الطبية في اربد	دعم المؤسسات الطبية
2014-2-18	_____	داعل	إغاثي	مجلس محافظة درعا	مجلس الإدارة المحلية في داعل	شراء طحين
2014-1-21	\$75000	محافظة درعا	إغاثي	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية	مشروع الطين
2013-11-1	\$293800	محافظة درعا	متنوعة	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية	مشاريع إغاثية وخدمية
2014-3-4	\$75000	تل شهاب، زيزون، نصيب	إغاثي	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية في زيزون، نصيب، تل شهاب	مشروع مطبخ لمناطق إيواء النازحين

2014-2-20	\$75000	محافظة درعا	إغاثي	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية	مشروع طحين
2014-3-23	\$3000	البادودة	طبي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي في بلدة البادودة	دعم نقطة طبية
2014-4-3	\$390000	محافظة درعا	مالي	الائتلاف الوطني	المجالس المحلية	دعم مالي
2014-4-3	\$100100	محافظة درعا	متنوعة	المنتدى السوري للأعمال	المجالس المحلية	دعم مشاريع
2014-4-8	\$100000	محافظة درعا	إغاثي	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية	مشروع طحين
2014-4-8	\$100000	المنطقة الغربية	إغاثي	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية	زراعة قمح
2014-4-8	\$90000	محافظة درعا	طبي	وحدة تنسيق الدعم	المجالس المحلية	مشاريع طبية
2014-4-8	\$57950	محافظة درعا	متنوعة	_____	المجالس المحلية	مشاريع متنوعة
2014-5-3	_____	محافظة درعا	خدمي	وزارة البنية التحتية والزراعة والمياه	المجالس المحلية	مشاريع بنية تحتية
2014-6-23	\$1368910	محافظة درعا	متنوعة	المنتدى السوري للأعمال	المجالس المحلية	دعم مشاريع
2013-11-3	_____	المليحة الشرقية	خدمي	مجلس محافظة درعا	المجلس المحلي في المليحة الشرقية	صيانة أليات

خريطة محافظة درعا





عمران
للدراستات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies



Turkey, Istanbul
Tel. +90 (212) 263 41 74 - Fax. +90 (212) 263 41 75
www.OmranDirasat.org - info@OmranDirasat.org